

Distr.: General
21 November 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

موجز أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية
(نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)

أولا - مقدمة

- ١ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، عقدت الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة حوارها الرفيع المستوى الأول بشأن تمويل التنمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق). وعُقد الحوار الرفيع المستوى مباشرة بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة، في سياق الأسبوع المكرس لموضوع "التحرك من أجل الشعوب وكوكب الأرض" وعلى هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.
- ٢ - وكان من بين الذين أعربوا عن رغبتهم في إلقاء كلمة خلال الحوار أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة، وحوالي ٦٠ وزيراً (بمن فيهم ٢٠ وزيراً للمالية والاقتصاد والتخطيط) ورؤساء مصارف إنمائية متعددة الأطراف، ومؤسسات خيرية، ومستثمرون مؤسسيون رئيسيون ومنظمات من المجتمع المدني. وشارك في البرنامج ما مجموعه ١٤ رئيس دولة وحكومة و ٢٨ وزيراً.
- ٣ - وتألف البرنامج من أربع جلسات تحاور استندت إلى الأولويات الواردة في خطة عمل أديس أبابا والناشئة عن المداولات التي أجرتها الدول الأعضاء خلال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩، وكذلك المشاورات التي قادها الممثل الدائم لكندا والممثلة الدائمة لغانا، باعتبارهما الميسرين المشاركين للحوار. وأعد تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/74/260) كإسهام فيه.
- ٤ - وانطلاقاً من تركيزه العملي المنحى، تضمن الحوار إعلان الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني عن أكثر من ٢٠ مبادرة والتزام، شملت أدوات مالية مبتكرة وشرائط جديدة للجمع بين الجهات



صاحبة المصلحة من أجل العمل المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ (انظر المرفق).

٥ - وفي سياق التطلع إلى عقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، وجه المشاركون في الحوار الرفيع المستوى نداء قويا لتكثيف الجهود وقدموا تعهدات محددة للتعجيل بتعبئة الموارد من جميع المصادر، إدراكاً منهم لأهمية التمويل الشاملة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وإن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، سيوفر فرصة لاستعراض التقدم المحرز وصياغة الحلول المستوحاة من المبادرات الهامة التي تم الإعلان عنها خلال الحوار. ويرد أدناه موجز للمناقشات التي دارت أثناء الحوار.

ثانياً - الرسائل الرئيسية

٦ - إن حجم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد وتغيير السياسات ونطاقها يظلان حتى الآن دون المستوى اللازم لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تتواءم الموارد العامة والخاصة بما فيه الكفاية مع الأهداف، ولا تزال توجد ثغرات كبيرة في التمويل، مما يهدد تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ووسط تجدد الالتزامات بخطة عام ٢٠٣٠، يتعين على الحكومات وجهات القطاع الخاص تسخير مواردها بشكل عاجل لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٧ - وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان والفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وأكدت البلدان المتوسطة الدخل على ضرورة تحسين إمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الميسرة الشروط وغيرها من التسهيلات المالية العامة، لا سيما في مواجهة التحديات المتزايدة، مثل تغير المناخ. وبينما أكد البعض على الدور الذي يؤديه الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية في تحفيز الاستثمارات الخاصة، حذر آخرون من أن التمويل المختلط ليس دواء ناجعاً واعتبروه غير مناسب لبعض السياقات والقطاعات الحيوية للضرورة للتنمية الشاملة والمستدامة. وثمة حاجة إلى بيانات أفضل لفهم أوجه المفاضلة بين تخصيص الموارد الميسرة الشروط والتمويل المختلط، خاصة فيما يتعلق بأشد البلدان فقراً.

٨ - ولا تزال الموارد العامة المحلية ذات أهمية حيوية للتنفيذ. فعند توليد الإيرادات المحلية، ينبغي أن تتجنب الدول إثقال كاهل الفقراء بشكل غير متناسب وأن تسعى جاهدة إلى جعل النظم الضريبية تصاعدية بدرجة أكبر. وإن الإصلاحات الضريبية الوطنية وغيرها من الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتعزيز تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن تُكمل باتخاذ إجراءات على المستوى العالمي لسد الثغرات وضمان الجهود الوطنية لجمع الضرائب. ووجه بعض المشاركين من جديد نداءات قوية لإقامة منتدى عالمي شامل للتعاون الدولي في المسائل الضريبية على المستوى الحكومي الدولي.

٩ - وسلط الضوء على التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها تضر بالأجيال الحالية والمقبلة وتشكل عقبة رئيسية أمام الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق التنمية المستدامة. إذ إن هذه التدفقات ليست تحدياً يتعين التصدي له فحسب، بل هي أيضاً مسألة تستدعي القيام بالاختيار الصحيح، وثمة حاجة ماسة إلى إرادة سياسية وتعاون متعدد الأطراف للقضاء عليها.

١٠ - ويمكن أن تكون أطر التمويل الوطنية المتكاملة حلاً قوياً لتسريع ودعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية وغير المالية ومواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في جميع البلدان. ويمكن لهذه الأطر أن تعزز الأثر والفعالية وأن تزيد الشفافية والمساءلة. وتضطلع عدة بلدان بدور رائد في تنفيذ هذه الأطر بدعم من الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة.

١١ - وثمة حاجة إلى نهج عامة لتحقيق القدرة على تحمل الديون في ضوء ازدياد أوجه الضعف المتصل بتغير المناخ والضعف الهيكلي. وتعتبر المخاطر المتعلقة بتغير المناخ محركاً رئيسياً لحالات المديونية الحرجة. ويجب إرهاف الوعي بالصلة القائمة بينها لدى الهيئات التنظيمية. ويجب على المدينين والدائنين اتباع نهج منظم ومنسق لمنع أزمات الديون المتكررة والتصدي لها. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد باعتبارها الجهة الداعية إلى إجراء مناقشات بشأن قضايا الديون.

١٢ - وتعد تعبئة الاستثمارات الخاصة الطويلة الأجل من أجل التنمية المستدامة وسيلة رئيسية لتمويل خطة عام ٢٠٣٠. وتسعى بعض الشركات إلى إحداث نقلة نوعية نحو النظر في آثار الأعمال التجارية على جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط على المساهمين. وعلى الرغم من أن جدوى الاستثمار في التنمية المستدامة آخذة في الازدياد، يتعين على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، فضلاً عن الهيئات التنظيمية، تعزيز الأثر والانتقال إلى توسيع نطاق الجهود.

١٣ - وإن البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وكذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه صعوبات في حشد التمويل بينما تسعى إلى التصدي للمخاطر، مثل الظواهر الجوية القصوى المتصلة بتغير المناخ. وتتجاوز تكلفة الاستجابة لحالات الطوارئ الطبيعية قدرات التمويل المحلية، مما يفاقم حالات المديونية الحرجة ويؤدي إلى خسارة مكاسب التنمية. وبإمكان مقدمي التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ تحسين فرص الوصول بالنسبة إلى أشد البلدان ضعفاً، ويمكن تخصيص المزيد من الموارد لأدوات التأهب المسبق الرامية إلى بناء القدرة على الصمود. وبينما تتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية في العديد من هذه البلدان، لا تزال هذه المناطق تواجه عقبات كبيرة في تعبئة الاستثمارات الخاصة.

١٤ - وتسعى البلدان والشركاء في التنمية إلى الابتكار بشكل مستمر لوضع وتنفيذ حلول تمويلية، يكون من الممكن مواصلة توسيع نطاقها.

ثالثاً - تسخير الموارد العامة لإقامة مجتمعات تتسم بقدر أكبر من المساواة والاستدامة، بسبل منها مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

١٥ - أكد العديد من المشاركين على أهمية الإصلاحات الضريبية المحلية وتعزيز السياسات والإدارة الضريبية، مع التركيز بشدة على الملكية الوطنية كمحرك رئيسي للتنمية والنمو المستدامين على المدى الطويل. وحددت البلدان أولويات مختلفة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك تعزيز القدرات، وتحسين النظم القانونية، وتحقيق شفافية نظم الميزانية والإدارة المالية العامة، وتعزيز السلطات الضريبية وسيادة القانون. ودُكر في الوقت نفسه أن هذه الجهود تكون غير كافية ما لم تُتخذ إجراءات تكميلية في المجالات ذات الصلة ذات المستوى الدولي.

١٦ - وتم تسليط الضوء على التدفقات المالية غير المشروعة نظراً لما تخلفه من أثار شديدة الضرر بأكثر الفئات ضعفاً في المجتمع. وفيما يتعلق بالإجراءات الدولية للتصدي لهذه التدفقات، أكد المشاركون على ضرورة اتخاذ إجراءات تهدف إلى مكافحة السرية المالية والفساد وميسري الفساد والتهرب من ضريبة أرباح الشركات وتجنبها، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة عموماً. وأكد العديد من المشاركين على ضرورة تعزيز وإصلاح الهيكل المؤسسي الدولي. وكان بعض من تلك النداءات اقتراحات لتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة، فضلاً عن إعادة تأكيد الدعوة إلى الارتقاء بلجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية من مستوى هيئة خبراء إلى مستوى هيئة حكومية دولية.

١٧ - وشدد العديد من البلدان على أهمية مواءمة الموارد مع أولويات وخطط التنمية المستدامة الوطنية. إذ يمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة أن تساعد في تعزيز الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وضمان قدرة البلدان على زيادة التحصيل وتحسين الإنفاق وتعزيز الأثر الإنمائي العام. ولدى بلدان عديدة خبرة في مختلف عناصر هذه الأطر، ولكن الخطوة التالية الهامة تتمثل في تصميم استراتيجية متكاملة تراعي ما هو قائم من تدفقات التمويل والاحتياجات والتكاليف والمخاطر والسياسات من أجل مساعدة البلدان على بلوغ أهدافها.

رابعاً - تمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي في ظل ارتفاع أعباء الديون

١٨ - أكد العديد من المشاركين على تأثير البلدان النامية بتغير المناخ، وأشاروا إلى الحاجة الملحة إلى التصدي للخطر المتزايد الذي تشكله آثاره. وفي سياق الإشارة إلى ازدياد الأثر المدمر للأعاصير على الدول الجزرية الكاريبية، سلط المتحدثون الضوء على العبء غير المتناسب الذي تتحمله الدول الجزرية الصغيرة النامية في التعامل مع الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى. إذ أن التكاليف الناتجة عنها غالباً ما تتجاوز الحيز المالي المحلي لتلك الدول وغيرها من البلدان الضعيفة، مما يزيد من العقبات التي تواجهها في تحقيق الأهداف، ويفاقم بالتالي أعباء الديون.

١٩ - وذكر العديد من البلدان النامية أنه في ظل محدودية الحيز المالي ونقص الموارد، يظل تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره يمثل تحدياً كبيراً. وإن التدابير الوطنية، مثل خطط التكيف التي تحدد ما يلزم من نفقات تتعلق بالاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، تتسم بأهمية أساسية. وثمة حاجة أيضاً إلى آليات استجابة دولية سريعة ودعم مالي. ودعا بعض الدول الأعضاء المجتمع الدولي إلى تيسير إمكانية الوصول إلى الصندوق الأخضر للمناخ، ولكن مع الإشارة إلى أن مستوى الموارد الملتزم بما حتى الآن لا يكفي للتصدي لآثار تغير المناخ المتسارعة.

٢٠ - واتفق المشاركون على أن جميع مصادر التمويل - الخاص والعام والوطني والدولي - ضرورة للتصدي للتحديات الهامة التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة. وأبرز البعض أمثلة على النجاح في جمع رأس المال من القطاع الخاص للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال إصدار سندات المناخ، والأدوات المالية الخضراء وتحسين معايير الإبلاغ عن الاستثمار المستدام. وتؤدي شركات التأمين الخاصة دوراً في هذا الصدد، وقد حثها المشاركون على توفير حلول قابلة للتطبيق وفعالة من حيث التكلفة للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، دفع بعض المشاركين بأن العديد من المجالات التي يلزم إحراز تقدم فيها لا يمكن أن تعتمد فقط على قطاع الأعمال وتظل بحاجة إلى استثمارات عامة كبيرة.

٢١ - وأبرز العديد من البلدان ما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً من تحديات في بلوغ مركز البلدان المتوسطة الدخل وفقدانها من جراء ذلك مصدراً حيوياً من مصادر التمويل بشروط ميسرة. ونتيجة لذلك، وجهت نداءات إلى المجتمع الدولي لإعادة النظر في المعايير التي تستند فقط إلى قياس الناتج المحلي الإجمالي ووضع معايير أوسع لرفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً تأخذ في الاعتبار التأثير بالكوارث الطبيعية.

٢٢ - وأكد المشاركون على أهمية الحفاظ على الحيز المالي بالنسبة إلى الاستثمار في الأهداف في ظل تفاقم حالات المديونية الحرجة. وسيتعين على البلدان النامية المنخفضة الدخل زيادة نسبة الإنفاق السنوي على الصحة والتعليم والبنية التحتية لتصل إلى حوالي ١٥ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠، من أجل تحقيق الأهداف. ويتطلب القيام بذلك اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، وزيادة الإيرادات العامة، وتنفيذ خطط إنفاق أكثر فعالية. وتم التأكيد في هذا السياق على أهمية إدارة الديون وشفافية الديون وتقييمات القدرة على تحمل الديون. وتم التركيز على ضرورة إعطاء الأولوية للاقتراض لأغراض الاستثمار الإنتاجي.

٢٣ - ونوقشت آليات التمويل المبتكرة أيضاً من حيث صلتها بالديون. فعلى الرغم من تقبل معظم المتحدثين عموماً فكرة استكشاف أشكال مبتكرة للتمويل، تم الاعتراف بأن الأدوات التقليدية للتمويل بشروط ميسرة تؤدي دوراً هاماً.

خامساً - نقل الأموال لسد الفجوة في تمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة

٢٤ - أكد المشاركون على عدم إمكانية تحقيق الأهداف دون إجراء إصلاحات هامة منسقة تنسيقاً جيداً على صعيد التمويل العالمي خلال العقد المقبل. وتشمل أولويات الإصلاح إحداث تحول في الأسواق الرأسمالية وتحسين مواءمة استثمارات القطاع الخاص مع التنمية المستدامة، وكلاهما يتطلبان إجراء إصلاحات تنظيمية جريئة ولكن ممكنة لإيجاد الحوافز من أجل اعتماد سلوكيات جديدة، بما في ذلك من أجل التصدي لمخاطر تغير المناخ.

٢٥ - كما ينبغي خضرة التمويل، بحيث يتم تجاوز السندات الخضراء وفرادى الأدوات والسعي إلى إدراج التمويل الأخضر بانتظام في ميزانيات المؤسسات المالية. فمن شأن التمويل الأخضر وإزالة الكربون أن يوفر الفرصة لتحسين العائدات في بيئة يراعي فيها الاستثمار المنتظم بصورة متزايدة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ. وكمثال إيجابي على ذلك، أقرت شبكة البنوك المركزية والمشرفين من أجل خضرة النظام المالي بأن المخاطر المتعلقة بتغير المناخ تمثل مصدراً للمخاطر المالية، وهي تعمل على ضمان شروع البنوك المركزية والمشرفين في مراعاة المخاطر المتعلقة بالمناخ في ما يضطلعون به من عمليات إشراف ورصد. وتمثل الخطوة الحاسمة في تحديد سعر الكربون وتحليل أثر الاستثمار على العمل المناخي.

٢٦ - وأشار المشاركون إلى تعبئة التمويل الخاص باعتباره عنصراً حاسماً في تمويل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف. إذ يمكن زيادة الاستثمار المستدام في حال ولّد القطاع المالي منتجات تلبي الطلب المتزايد على الاستثمار المستدام بين المستثمرين. ويمكن أن يعتمد هذا الاستثمار أيضاً على الزخم المتنامي للاستدامة في جميع المؤسسات التجارية، على نحو ما أكدته بيان صادر عن رابطة Business Roundtable

حول موضوع الغرض من الشركات، اشترك في التوقيع عليه أكثر من ١٨٠ من كبار المسؤولين التنفيذيين، مما يعكس اعترافًا متزايدًا بأثر الشركات على الموظفين والمجتمعات المحلية.

٢٧ - وتُستثمر تريليونات الدولارات بعوائد منخفضة أو سلبية، بينما فرص الاستثمار موجودة في البلدان النامية. ويوجد قدر وافر من السيولة في السوق وفرص لتنويع المحافظ مع القليل من بدائل الاستثمار المغرية. وبغية استقطاب الاستثمار من المستثمرين المؤسسيين، يمكن تقاسم المخاطر وتوزيعها على نطاق النظام. وإن إحداث أثر أمر مهم أيضا بالنسبة إلى المستثمرين، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال دمج المشاريع في أداة استثمار واحدة.

٢٨ - ويمكن للسياسات العامة أن تحد من المخاطر وتحفز الاستثمارات الخاصة، بسبل منها تعزيز البيئة التمكينية. كما أشار بعض المشاركين إلى ما ينطوي عليه استخدام التمويل المختلط من إمكانات دعم لمجهود الحد من المخاطر. وقدمت البلدان النامية مجموعة واسعة من فرص الاستثمار لتحقيق عوائد مغرية، بما في ذلك في قطاعي الصناعة التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة - فعلى سبيل المثال، يمكن الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الاستثمارات الخاصة. وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دورا في دعم الحكومات في بناء مشاريع البنى التحتية، مع قيام المستثمرين بتوفير رأس المال اللازم. ومن خلال الإصلاحات الهيكلية، يمكن تحويل اختناقات البنية التحتية إلى فرص استثمار. وإن تطبيق أساسيات الاقتصاد السليم، مثل حسن إدارة مستويات التضخم والديون، يولد انطبعا جيدا لدى المستثمرين ويعزز الثقة. وإن تهيئة البيئة المواتية للأعمال التجارية من أجل استقطاب مزيد من الاستثمار تعد أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد، لا سيما في أقل البلدان نمواً. غير أن تعبئة صناديق رأس المال على الصعيد العالمي كثيرا ما تتطلب تقاسم المخاطر، على سبيل المثال من خلال تحمل مخاطر الخسائر الاقتصادية الأولى. ولكن مخاطر الاستثمار تكون أحيانا تصورا أكثر منه حقيقة واقعة.

٢٩ - وأكد المشاركون على ضرورة تعزيز الشمول المالي. ويمكن تحقيق هذا الشمول من خلال تسخير التكنولوجيا - بما في ذلك تقنية سلسلة السجلات المغلقة لإنشاء هوية رقمية، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للوصول إلى السكان الذين يعانون من نقص في الخدمات، وتوفير البيانات المتعلقة بالدفع لأغراض إعداد ملفات القروض للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فمن شأن الشمول المالي أن يمكن فقراء العالم من الادخار والاقتراض والإسهام في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويمكن أن يعزز التنمية المستدامة من خلال قنوات متعددة لأنه يساهم في الصحة والتعليم وتمكين المرأة، من بين مجالات أخرى. إلا أن التكنولوجيا اللازمة موزعة بشكل غير متكافئ. بالإضافة إلى ذلك، يتعين بذل الجهود لتحسين فرص حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل، بسبل منها تحسين استخدام البيانات.

الإعلانات والمبادرات

المتحدث	الإعلان/المبادرة
رئيس وزراء سانت لوسيا، ألن شاستانيت	خريطة طريق للتمويل القطري، تنفذ بالاشتراك مع المنتدى الاقتصادي العالمي
وزير الشؤون الاقتصادية في ماليزيا، محمد عزمين بن علي	صندوق لدعم الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع (صندوق مبادرة وحدة العمل في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية)، بقيادة البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
وزير التعاون الإنمائي الدولي في السويد، بيتر إريكسون	تحويلات مالية دعماً لمبادرات التنمية المستدامة، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
وزير التعاون الإنمائي في الدانمارك، راسموس بريهن	خطة لمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمناخ
وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إبرارد	خطة مشتركة مع البلدان المجاورة للاستثمار في المناطق التي تشهد تدفقات كبيرة من المهاجرين إلى الخارج
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي، ناصر بوريطه	مبادرات جديدة في مجالي الزراعة وتغير المناخ، بما في ذلك مبادرة مع السنغال لتعزيز الاستدامة والأمن، ومركز معلومات مناخية لفائدة الشباب في أفريقيا
وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبورغ، جان أسيلبورن	صندوق قروض Build Fund، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشركة Bamboo Capital Partners
وزير التعاون الإنمائي والتجارة الخارجية في فنلندا، فيل سكيناري	تقديم تقارير عن ازدياد عضوية تحالف وزراء المالية للعمل المناخي وخطط لخفض تكلفة رأس المال للمشاريع المناخية في البلدان ذات الوصول المحدود إلى رأس المال المعقول
وكيل وزير النمو الاقتصادي والطاقة والبيئة بوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، كيث كراش	حشد المستثمرين المؤسسيين لوضع مبادرة للبنى التحتية في إفريقيا
وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة في الإمارات العربية المتحدة، عهود الروم	مبادرات في مجالي الطاقة والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال شركات مع أكثر من ٣٠ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن العمل المناخي وشركات في مجال الطاقة المتجددة
المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، مانويل ساغر	مبادرة السلام الأزرق
ممثل عن وزارة الخارجية الفرنسية	وضع قياسات مبتكرة للمساعدة الإنمائية
عمار بماتاشاريا من معهد Brookings	تقرير لفرقة العمل التقنية المعنية بتعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠
رئيس النادي الدولي لتمويل التنمية، ريمي ريو	اقترح للمساهمة في وضع علامة جديدة للاستثمارات الإنمائية بقيادة الأمم المتحدة؛ واقتراح بعقد قمة عالمية للمصارف الإنمائية في عام ٢٠٢٠
باربرا زفان من شبكة كبار المستثمرين	التقرير الأول عن تغير المناخ الصادر عن الشبكة، والذي يوفر المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمقرضون لتقييم وتسعير المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بشكل مناسب
ستيفاني فون فريدبرج من مؤسسة التمويل الدولية	تقديم تقارير عن استراتيجيات لتعزيز الثقة في الاستثمار لإحداث أثر من خلال تنفيذ المبادئ التشغيلية المشتركة
رئيسة الفريق العامل المعني بمبادرة 2X Challenge، آن ماري ليفيسك	مبادرة من مجموعة الدول السبع وبلدان أخرى لتعبئة ٣ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٢٠ للاستثمار في المرأة، علماً بأنه تم بالفعل حشد ٢,٥ بليون دولار
الرئيسة التنفيذية والمديرة التنفيذية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ليز كينغو	إصدار سندات في إطار أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء شبكة من مدراء العمليات بشأن الأهداف
الناصر لأهداف التنمية المستدامة والمخرج السينمائي، ريتشارد كورتيس	حملة "تسخير أموالنا في سبيل عالم أفضل"

المتحدث	الإعلان/المبادرة
المدير التنفيذي لتحالف المعايير الإنمائية العالمية، جريزاند هافركامب	وضع ترتيب جديد لأهم شركات التكنولوجيا في العالم استنادًا إلى مدى اتساق عملها مع أهداف التنمية المستدامة
الرئيسة المشاركة لفرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة، ماريا راموس	إطلاق التقرير المؤقت لفرقة العمل
المؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية لمختبر الشباب من أجل العمل المناخي، دومينيك سوري، ومنسقة شبكة بلدان جزر المحيط الهادئ للعمل المناخي، جنيفيف جيفا	رسائل من قمة الأمم المتحدة للمناخ المخصصة للشباب